



الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الجمعية العامة للمقاولات
Confédération Générale des Entreprises du Maroc



الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Instance Centrale de Prévention de la Corruption



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالشؤون العامة والحكامة



شعوباً متمكنة
أمام صاعدة

ورشة عمل إقليمية

النزاهة في العلاقة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية

الدار البيضاء، المملكة المغربية

24-25 شتنبر 2013

خلاصات المؤتمر

مدير ديوان رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بالمغرب

السيد مولاي الحسن العلوي

السيد الرئيس،

السيد المدير الإقليمي لمكافحة الفساد في البلدان العربية،

السيدات والسادة الخبراء،

حضرات السيدات والسادة،

أود، ونحن على مشارف الإعلان عن اختتام فعاليات هذه الورشة الإقليمية، أن أعترف بأن

هذا اللقاء رسخ الاقتناع لدينا بثلاث حتميات أساسية على الأقل:

1. ضرورة إرساء علاقات الثقة بين القطاعين العام والخاص كمنطلق لضمان دور فاعل

للقطاع الخاص في دينامية التنمية بالدول العربية،

2. ضرورة تجنيد الآليات القانونية والإجرائية لتحسين مناخ الأعمال والنهوض بالحكامة

الداخلية للمقاولة كمجهودين متقابلين تتخبط في تفعيلهما الحكومات والقطاع الخاص،

3. تكثيف تبادل الخبرة والاستفادة من التجارب الدولية التي راكمت رصيدا متميزا في هذا

المجال.

ولعلني لا أتجاوزُ الحقَّ إذا قلتُ بأن التجارب المهمة التي تم استعراضها خلال هذه الورشة،

يُقدر ما تعطي الانطباع بارتباط العلاقة بين القطاعين العام والخاص بالمعطيات الداخلية والخصوصيات

المحلية لكل بلد، يُقدر ما تُفصح عن تقاطعات وثوابت مشتركة تمنح فرصا موضوعية للاعتراف منها

وإعادة إنتاجها محليا.

يدفعنا هذا إلى القول بأننا مطالبون بالاستثمار الأمثل لهذه الثوابت المشتركة التي تجد

تجلياتها بشكل خاص في:

1- تحسين مناخ الأعمال، خاصة من خلال القضاء على مختلف مظاهر تضارب المصالح في مجال الأعمال، والعمل بانتظام على نشر المعلومات حول الصفقات العامة ومناقصات الشراء، والإقرار الواضح للإجراءات التحفيزية الخاصة بالاستثمار، ورفع مستوى المساءلة لدى الإدارات والمؤسسات العامة المتعاملة مع القطاع الخاص، واعتماد مبادئ العدالة والإنصاف في ما يتعلق بمتطلبات المس بالملكية.

2- تطوير الإطار العام لحكمة المقاولات، خاصة من خلال مواصلة عملية الإصلاح القانوني والتنظيمي لقوانين المقاولات والأوراق المالية والبنوك والأنظمة ذات الصلة بالأسواق المالية، وإصلاح الجهاز القضائي.

3- النهوض بالحكمة الداخلية للمقاولات، خاصة من خلال القطع مع التدبير المنغلق والانفتاح على الخبرة، وتشكيل لجن داخلية للحكمة، وتطوير علاقات مجالس الإدارة بالمساهمين، وإحكام تنظيم وإدارة المقاولات.

من شأن التوظيف المناسب إذن لهذا المشترك الدولي ولغيره من الآليات القانونية والعملية أن يسمح بوضع لبنات صلبة في درب تحقيق الأهداف الكبرى التي سعت هذه الورشة الإقليمية إلى بلوغها، والتي استوعبتها جلساتها الأربع كالتالي:

الجلسة الافتتاحية:

سمحت هذه الجلسة بتقديم الإطار العام لورشة العمل من خلال 4 مداخلات:

1- الكلمة الترحيبية لرئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بالمغرب التي:

أ. انطلقت من التوتر الذي يشوب العلاقة بين القطاعين العام والخاص بالمنطقة العربية والذين

يترجمه منظوران متقابلان:

منظور مسؤولي قطاع العام الذي يروج أن القطاع الخاص يسعى للتريح غيرا لشرعي ويمارس العدد من السلوكيات الفاسدة، ومنظور مسؤولي القطاع الخاص الذين يشكون في نجاعة التدابير الحكومية لتحسين مناخ الأعمال ويركزون على تفشي حالات تضارب المصالح ومظاهر البيروقراطية وتفشي الفساد بالقطاع العام.

ب. لتقر بوجود مجموعة من الإكراهات على مستوى ممارسة الأعمال تتجلى في صعوبة تفعيل

المنافسة ومحدودية ثقافة الخدمة العادلة للأعمال وغياب الشفافية وضعف الحكامة الداخلية

للمقاومات

وتخلص إلى أهمية الإنكباب على وضع ضوابط واضحة وشفافة لتعزيز الثقة وتحسين العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وتدعو الورشة إلى إطلاق حوار تفاعلي وتشاركي حول آفاق المراجعة التشريعية والإجرائية المتوخاة والتركز على بحث الآليات المناسبة والكفيلة لتفعيل نزاهة العلاقة بين القطاعين العام والخاص كمنطلق حيوي للنهوض بالتنمية المستدامة بدول المنطقة العربية.

2- مداخلة ممثل اتحاد مقاولات المغرب التي ركزت بالخصوص على:

- نزاهة العلاقة بين القطاعين التي تستدعي التعبئة اللامشروطة وانخراط جميع الفاعلين في تحقيق مستلزماتها،
- العوامل الأساسية لتطوير هذه النزاهة والمتجلية على الخصوص في الحياد وإشراك المعلومات والمساءلة وإعطاء الحساب وتنمية علاقات الثقة بين القطاعين وتدعيم مدونات السلوك لدى المقاولات وتطوير آليات التبليغ عن الفساد.

3- مداخلة ممثلة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التي دعت إلى مواصلة الحوار للتقدم في

سبيل محاربة الفساد وتشييد صرح النزاهة بين القطاعين العام والخاص، علما بأن الهدف الأسمى يكمن في تحسين الحكامة الجيدة كإحدى متطلبات التنمية البشرية المستدامة وأن التعاون وبناء الشراكات أساسي لتجاوز فقدان الثقة وتباين المقاربات بين هذين القطاعين الأساسيين لتحريك عجلة التنمية.

4- مداخلة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة التي

شدت على المعطيات التالية:

- اعتبار محاربة الفساد وترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمسؤولية بمثابة الآليات الرئيسية لترسيخ الصرح الديمقراطي،
- شمولية مفهوم النزاهة الذي لا يتجه لطرف واحد والذي يختلف التعاطي معه من قطاع لقطاع،
- وجود مرجعيات موضوعية تتأسس عليها النزاهة متفق عليها دوليا ويجب على الجميع احترامها علما أن التأويلات والاجتهادات المختلفة هي التي تخلق الاستثناءات،
- العلاقة بين القطاعين العام والخاص يجب أن تحكمها الثقة التي ينبغي أن تتأسس عليها الشراكة الفعلية،
- التركيز على التقدم الذي أحرزه المغرب على المستوى الدستوري والتشريعي والمؤسساتي والإجرائي في مجال تحسين مناخ الأعمال مع الدعوة إلى مواصلة البحث في التحديات المطروحة وتحديد الأولويات والإجراءات العملية لدعم النزاهة وترسيخ المسلسل الديمقراطي ببلدان المنطقة.

الجلسة الأولى:

مكنتنا هذه الجلسة من الوقوف على الجهود المبذولة في مجال تعزيز نزاهة القطاع الخاص مند ورشة العمل الثانية المنعقدة في الكويت (دجنبر 2012) مع استحضار السياق العام الذي سمح بالتركيز على 3 محاور أساسية:

– المحور الأول ينصب على مبادرات عملية تهم:

- تعزيز المعرفة بدور الحكومات في تحفيز القطاع الخاص،
- دور الشركات الصغرى والمتوسطة في محاربة الفساد.

– المحور الثاني يهتم تنمية القدرات لفائدة شريكين أساسيين:

- مسؤولي الشركات الصغرى والمتوسطة
- طلاب كلية الحقوق.

– المحور الثالث يتضمن مشاريع عملية لتطوير نزاهة القطاع الخاص (تضارب المصالح وحماية المبلغين ومدونات السلوك).

ولقد سمحت هذه الجلسة كذلك بالتذكير بأبرز المبادرات التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي أخذت شكل:

- اجتماعات متعددة الأطراف جهوية ووطنية،
- ودورات تكوينية لفائدة القطاع الخاص.

قبل أن يفتح المجال للإنصات لممثلي بعض الوفود الرسمية (10) والتي قربتنا من أبرز الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد عموما على المستوى الوطني والتي تتقاطع حول إصلاحات هيكلية قانونية وسياسية لتدعيم قيم النزاهة والشفافية ودراسات قطاعية وإجراءات لتبسيط المساطر الإدارية والنفاد للمعلومات وبرامج للتوعية.

الجلسة الثانية:

تركزت أشغال هذه الجلسة على تبادل الخبرات والتجارب حول أبرز آليات تعزيز النزاهة في العلاقة بين القطاعين العام والخاص في ضوء الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة.

في هذا السياق، تم استعراض تجربة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تبين أنها تتأسس على:

- الشفافية كأساس يحظى بتوافق كبير بما يستدعي تفعيل الحق في الولوج إلى المعلومات كحق طبيعي له علاقة وطيدة باتخاذ القرارات،
- التنافسية المفتوحة والمشروعة،
- تشجيع المواطنين على إدانة الغش والتدليس واستغلال السلطة والتبليغ عن أفعال الفساد وتوفير الحماية الكاملة للمبغلين،
- تعزيز نظام النزاهة بالوظيفة العمومية بما يضمن التطور في نطاق القانون والإحساس بالأمن،

كما تم استعراض تجربة الفلبين التي يظهر أنها تتميز بالتركيز على التحالف لمواجهة الفساد، الذي يشمل القطاعين العام والخاص وينهض على المقاربة القطاعية التي سمحت مثلاً بتطوير التعاون مع القطاع العسكري والهيئات المنتخبة ووسائل الإعلام وهيئات مراقبة شفافية توزيع الخدمات الأساسية، بما يمكن من تعزيز النشاط الجماعي ووضع سياسات تطبيقية وتقاسم التطبيقات داخل المقاولات،

ومن منظور التجارة العالمية أكد ممثل الغرفة العالمية للتجارة على أهمية الأدوار التنظيمية والتكوينية التي تقوم بها هذه الهيئة لنشر ثقافة النزاهة والشفافية والتنافسية لدى أوساط الأعمال والمقاولات مع الاعتماد على المقاربات التوافقية لتوحيد الرؤيا والحث على إيلاء أهمية خاصة للعلاقة الأفقية داخل أي منظمة مهنية والإصغاء لانتظارات ومطالب نساء ورجال الأعمال لبلوغ التكامل الشمولي وتوظيف

الفرص والإمكانات التي توفرها مختلف فضاءات الحوار لدى المجموعات والتكتلات الدولية المنكبة على مواضيع السياسة العالمية الكبرى.

وبالرجوع إلى التجربة الأردنية، ومن منطلق تلازم الاستدامة بالنزاهة، أكدت ممثلة الأردن على أهمية استرجاع وتنمية الثقة المتبادلة بين القطاعين العام والخاص التي تستدعي:

- من جهة تطوير آليات لتدبير نزاهة الأعمال تعتمد المدونات السلوكية والنشاط الجماعي لمكافحة تضارب المصالح والتملص الضريبي ومختلف الممارسات التجارية غير الشريفة،
- ومن جهة أخرى استحضار التحديات المطروحة التي تستدعي ملاءمة الآليات القانونية والأخلاقيات المهنية مع ظروف وخصوصيات كل بلد وتسهيل تملكها من طرف مختلف الوحدات الإنتاجية.

الجلسة الثالثة:

مكننت المشاركين من الانكباب على دور الحكومات والشركات الصغيرة والمتوسطة خلال جلستين متوازيتين باعتبارهما من أبرز الجهات المعنية بتعزيز نزاهة القطاع الخاص في المنطقة العربية:

الجلسة الموازية (أ) ركزت على استجلاء الأدوار التي يجب أن يجب أن تضطلع بها الحكومات والتي تم اختزالها بإيجاز في:

- توفير الكفاءات اللازمة لدى المقاولات لتطبيق القوانين،
- نشر قيم النزاهة والشفافية على مختلف الأصعدة،
- وضع العقوبات ذات الأثر الردعي المناسب للتصدي لبعض الممارسات المخلة بالضوابط القانونية والأخلاقية والعمل على تعميمها على مختلف الأسواق والتعريف بها ونشرها،

- اعتماد الإجراءات التحفيزية في شكل امتيازات تمنح للمقاولات كاعتراف بمجهوداتها في مجال تحسين حكمة الأعمال والمقاولات،
- تحسين قابلية تطبيق القوانين بالعمل على تبسيطها وتحسينها بصفة مستمرة،
- النهوض بالتعاون والشراكة ونهج أفضل الطرق لمعالجة الإكراهات من خلال تعزيز التشابك بين القطاعين العام والخاص ومساعدة المقاولات على تطبيق القوانين وتملك القيم التي تكرسها،
- فتح قنوات التواصل بين القطاعين وكسر الإحجام عن التبليغ بتطوير فعالية معالجة الشكايات والتظلمات.

الجلسة الموازية (ب) تناولت بالتحليل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز نزاهة القطاع الخاص والذي تم بسطه في المهام التالية:

1. تعزيز حكامتها الداخلية في ما يتعلق بإعداد مدونات قواعد السلوك والسهر على نشرها وتعميم العمل بها على احترام مقتضياتها من طرف جميع العاملين بها سواء على مستوى القيادة (كبار المسؤولين) أو على مستوى القاعدة (الأطر والمستخدمين) ،
2. تعزيز آليات الدعم والرقابة الداخلية وتطوير أنظمة الحسابات،
3. السهر على إنجاز تقييمات ذاتية دورية لمدى احترامها لشروط النزاهة سواء في طرق اشتغالها الداخلية أو على مستوى علاقاتها مع محيطها الخارجي من متعاملين وإدارة ومنافسين،
4. الاهتمام بتقوية القدرات في مجال تعزيز النزاهة عبر القيام بحملات تحسيسية وبرامج تدريبية لفائدة موظفيها ومستخدميها،
5. السهر على بلورة آليات داخلية للتبليغ عن الفساد ووضع تدابير وإجراءات كفيلة بحماية المبلغين والشهود.

الجلسة الرابعة:

كانت مناسبة للتركيز على بعض المجالات الرئيسية المعرضة للفساد بهدف بحث مخاطر الفساد وآليات معالجته خلال جلستين متوازيتين:

الجلسة المتوازية (ج) المتعلقة بالجمارك سمحت بتسليط الضوء تباعا على:

- المقاربة المعتمدة من طرف منظمة الجمارك العالمية التي تتوخى تحسين نجاعة وفعالية الإدارة الجمركية والمساهمة في تقوية القدرات التدبيرية وتبني قيم النزاهة من خلال تشجيع الشراكات واعتماد آليات محددة كدلائل لتنمية النزاهة ومدونات للسلوك والتأسي بالتجارب الفضلى في مجال محاربة الفساد بالقطاع الجمركي،
- تجربة "أراميكس" التي تم تقديمها من خلال التركيز على التحديات المطروحة والمجهودات المبذولة خصوصا في مجال مدونات السلوك وتقوية القدرات. هذا التميز الذي أفضى بنا إلى استخلاص بعض التوصيات التي تصب في منحى تبسيط المساطر وتطوير التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتحسين وضعية الجمركيين، وتقليل فرص الاتصال المباشر مع المتعاملين ووضع عقوبات رادعة وفعالة وتشجيع التبليغ عن الفساد داخل المقاولات،
- التجربة الجمركية بالمغرب التي سمحت لنا بالوقوف على بعض المجهودات المبذولة والرامية على الخصوص إلى :

- مرجعة مدونة الجمارك لتحديد صلاحيات مختلف الأطراف،
- تقليص الاتصالات المباشرة بين المواطنين والجمركيين،
- تعزيز نظام المراقبة والتفتيش والتأديب،

- مراجعة هيكل الموقع الإلكتروني،
- النهوض بعمل المرصد الذي أبان عن وجود عدة تحديات.

الجلسة المتوازية (د) المتعلقة بالمشتريات العامة مكنتنا من:

- الانطلاق من استحضار مقتضيات المادة 9 للاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد والتساؤل حول كيفية تطبيق هذه المقتضيات قبل تناول الدور الفعلي الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات للتحقق من مدى التطبيق الفعلي للقواعد والمبادئ القانونية والتعرض للبحث الميداني المنجز في الهند والمكسيك الذي أبان عن وجود عدة تحديات تتجلى على سبيل المثال في:
- التعرض لبعض نقط الهشاشة على مستوى شفافية الصفقات والمسااطر المعتمدة وبعض الممارسات التي تفضي إلى احتكار الحصول على الصفقات بالتحايل والغش وإقصاء المقاولات الصغيرة مع الوقوف بعض الوقت على أهمية البوابات الإلكترونية في مجال تطوير الشفافية وتقادي التدبير المنغلق خصوصا حول طرق ومجالات وأساليب إهدار الإنفاق العمومي،
- استقراء نظام « SIEMENS » كنظام متطور ومندمج ينبني على دعائم الوقاية والمراقبة الدورية والحوار الداخلي المستمر لتدبير الصفقات على مستوى مختلف المراحل: الطلب، التنفيذ، التوصل بالصفقة، مع توخي تحديد مخاطر الفساد والعمل الجماعي كأبلغ وسيلة للحد منها.
- الوقوف على المحاور الأساسية لتعزيز النزاهة في نظام الصفقات العمومية بالمغرب من خلال استحضار أهمية دورها الاقتصادي قبل عرض جوانب الإصلاح التي تتناول تعزيز النزاهة والشفافية والتخليق وطرق الطعن والرفع من الكفاءات والقدرات وتلخيص التحديات المطروحة بتركيزها على التفاوت الملحوظ بين الإطار القانوني والمتطور والممارسات الفعلية وصعوبة ضبط

أفعال الفساد وظاهرة الإفلات من العقاب قبل الإشارة إلى الأفاق المستقبلية التي تم اختزالها في

تشجيع العمل الجماعي ووضع آليات للنهوض بتطبيق القوانين.
